تمهيد في موضوع الدرس البلاغي

من الممكنِ أنْ نجدَ مدْخلا مَيْسوراً للوقوفِ على موضوعِ الدرْسِ البلاغيِّ إذا نحن قارنَّا بين عمل البلاغيِّ وما يقومُ به عددٌ من أصحاب العلومِ اللغويَّةَ الأخرى، وليكنْ سبيلُنا إلى ذلك أنْ ننظرَ فى موقف هؤلاءِ من جملةٍ ما ولتكنْ جملةَ (إنَّ محمداً عالمٌ) . .

فالنحويُّ سوف يحدثنا عن الأداة (إنَّ) وعن عملِها فى المبتدأ والخبر وكيف أنها تنصبُ الأولَ ليكونَ اسمًا لها ، وترفع الثانى خبراً لها ، وسيحدثُنا عن كلمة (محمَّد) وأنها منصوبةٌ بالفتحة الظاهرة ، وعن كلمة (عالم) وأنها مرفوعة بالضمةِ ، وبإمكان النحويِّ أن يقارنَ بين الجملة فى حالة دخول (إنَّ) عليها وفى حالة خُلوِّها منها ، ففى الحالة الأخيرة سيتحولُ الشكلُ الإعرابيُّ لكلمة (محمد) إلى الرفع بدلاً من النصب ، وقد يقارن الجملةَ المسبوقةَ بـ (إنَّ) بنفس الجملة إذا كانت مسبوقةً بالفعل (كانَ) ليتغيَّرَ الشكلُ الإعرابيُّ لكلٍّ من الكلمتين ، فكلمة (محمَّد) ستتحول إلى الرفع ، وكلمة (عالِم) ستَتَحَوَّلُ إلى النصب .

فإذا جئنا إلى رَجُل الصَّرْف وجدنا عملَه خاصًا بالكلماتِ المفردة ، فكلمة (محمَّد) على وزن (مُفعَّل) ، وأصلها من (حَمِد) ، وقد لحقت بأول الأصل ميمٌ زائدةٌ بعد أن ضُعِّف الحرفُ الثانى - وهو عيْن الكلمة - فوُجدتْ لدينا هذه الصِّيغةُ (محمَّد) التى تحولت من مجال الصِّفَة إلى الاستعمال فى مجال التَسْمية ، أما المادة الأصلية المكوَّنة من الحاء والميم والدال فيمكن الحديثُ عنها صرفيًا، فالفعل الماضى منها (حَمِدَ) على وزن فَعِل ، والمضارع (يَحْمَدُ) على وزن (يفعَل)، والأمر على وزن (افْعَلْ) واسم الفاعل هو (حامِد) على وزن (فاعل) واسم المفعول (محمود) على وزن (مَفْعول) .. إلخ ، وهذا نفسه ما يمكن أن يفعله الصرفيُّ مع كلمة (عالم) .

أما صاحبُ علم الأصواتِ فسوف يحدثُنا عن صفاتِ الأصوات التى تتكوّن منها كلماتُ الجملة وعن مخارج هذه الأصوات ، أى موقع كلٍّ منها عند إخراجِهِ من جهاز النطقِ عند الإنسان ، كما يحدثنا عن علاقةِ كلِّ صوت منها بالآخر ، وعن قُرب المخارج وتباعُدِها بعضِها بالنسبة إلى بعض ، وما قد ينتج عن التقاربِ أو التباعُدِ فى مخارجِ الأصواتِ من تلاؤم أو تنافر بينها .

فإذا جاء الدَّوْر على عالِم الدّلالة ، أو صاحبِ علم (مَتْنِ اللغة) رأيناه يسرد لنا المعانيَ المختلفةَ للكلمات ، فمادة (حمد) من معانيها : الذِّكْرُ والثناء ، وهو نقيض الذَّمِّ ...الخ ، وكذلك الأمر فى كلمة (عالِم) فإنّ (عَلِمَ) بمعنى تيقَّنَ وعَرَفَ ، والعالِم ضِدُّ الجاهل ...الخ .

وهكذا تبدو لنا مجالاتُ كلٍّ من هذه العلوم ، وهى وإن كانتْ متفاوتةً فيما بينها فإنها تتفقُ فى التركيز على أجزاءِ النصِّ اللغوى فى ذاته : فالنحو - كما رأينا - يبحث فى الكلمة المفردة من حيث حالة آخرها وَفْقًا لموقعها داخلَ الجملة ، والصَّرْفُ يبحث فى الكلمة المفردة من حيث بِنْيَتُها أو وزنها فى ذاتها ، كما ينظرُ فى الصِّيغِ المختلفة التى يمكن استخراجُها من جِذْرٍ واحد ، أما علم الدّلالة فينظر فى المعانى المختلفة التى تحملها الكلمة ، وهنا ندرك أنّ أيًّا من هذه العلوم لا ينظر إلى النصِّ اللغوى من حيث العلاقةُ بينه وبين الموقف الذى يُسَاقُ فيه ، فالنحويّ لن يسأل - فى قولنا (محمد عالم) - إن كان الخبرُ صادقًا أو كاذبًا ، ولا إنْ كانت الصفةُ التى يحملها الخبرُ لائقةً بالمتحدَّث عنه أو غيرَ لائقة ، ولن يكونَ هناك فرقٌ بين تناوله لجملة (محمدٌ عالم) وجملة (محمدٌ جاهلٌ) ، فالذى يعنيه - كما سبقَ القولُ - هو توافقُ إعرابِ أواخرِ الكلمات مع مواقعها فى الكلام.

كذلك فإنّ النحويَّ لن يمدَّ تفكيره إلى الفقرة الكاملة أو إلى العمل الكامل، كالقصيدة أو الرسالة أو الخطبة ، إنّ كل ما يعنيه هو الاطمئنانُ إلى خضوع الشكل الإعرابي ومحله أواخر الكلمات لمقتضيات المواقع الإعرابية

التى تحتلها هذه الكلمات بصرف النظر عن الموضوع أو المناسبة أو الغرض من الكلام .

والأمر كذلك بالنسبة للصّرفيّ وعالِم الأصوات وصاحب مَتْنِ اللغة ، فالأولُ يكفيه أن يسرُد الصيغَ المختلفةَ من المادةِ الواحدةِ مبيِّنا الفروق فيما بينها - كالفرق بين صيغة اسم المفعول وصيغة اسم الفاعل ، بينما يقتصرُ الثانى على ذكر صفات الأصوات وخصائصِها وذكر مخارجِها والعلاقاتِ بينها ، أما الثالث فمهمتُه ذكرُ دلالات الألفاظ لا غير .

لذلك يبقى المجالُ خاليًا لعلم لغويٍّ آخرَ يقوم على درْس النصِّ اللغوى والنظر فيه من زاويةٍ أخرى ، هى زاوية العلاقة بين هذا النصّ والموقف الذى سِيقَ فيه من حيث ملائمةُ النصِّ - أو عدمُ ملاءمته - لذلك الموقف ، وهذا هو موضوع علم البلاغة ، وهو بهذا المفهوم لا ينفصل عن علوم الأصوات والدّلالة والنحوِ والتصريف ، بمعنى أنه لا يستغنى عن النظر فيها والإفادة منها واستغلال إمكانياتها سعيًا وراء صفة (الملاءمة) هذه ، والتى يعتمد فى تحقيقها على الإفادة من إمكانات هذه العلوم .

فإذا كان عالمُ الأصوات لا يعنيه إلاّ وصفُها وذكرُ مخارجها فإنّ عالمَ البلاغة يعنيه السؤال عما إذا كانت أصوات الكلمة متنافرةً أو متلائمة ، لأن حُسنَها فى السمع - أو قبحَها - يتوقف على تلاؤُم الأصوات أوتنافرِها ، وإذا كان عالِمُ الصّرْف لا يعنيه إلاّ بيانُ الفروق بيْن الصِّيغ المختلفةِ المتفرّعة من الجذْر الواحد ، فإنّ عالمَ البلاغةِ تُهِمُّه هذه الفُروق ، لا لذاتها وإنما لِمَا لها من أثرٍ فى معنى الكلام ، وربما فى موسيقاه ، وبالتالى فهو يختار بعضَ هذه الصيغ دون بعض . وبالمثل يُهِمّه الفرقُ فى مجال النّحْوِ بين تركيبٍ وآخر ، وإذا كان النحويُّ لا يرى فى قولنا (زيدٌ ناجحٌ) وقولِنا (ينجَحُ زيدٌ) ، (زيدٌ يَنْجَحُ) سوى أن الخبر فى بعضها مفردٌ وفى بعضها جملةٌ فعليةٌ ، وأنّ

المسندَ إليه في بعضها فاعلٌ وفي بعضها مبتدأ ، وأن المسندَ في بعضها متقدمٌ وفي بعضها متأخِّر ، وكذلك المسند إليه ، دون أن يرتّب على هذه الفروقِ شيئا بعد ذلك .. فإنّ الأمرَ يختلف من وجهة نظرِ البلاغيّ ، إذْ لا يستوى أيٌ من هذه التراكيب مع غيره منها ..

فمجيء المسند إليه مبتدأً غيرُ مجيئه فاعلاً ، ومجيئُه متقدّما غير مجيئه مؤخَّرا ، ومجيء المسند اسما غيرُ مجيئه فعلاً .. الخ ، وسنعرف أنّ المعانى المترتّبةَ على مثل هذه الفروق هي ما يُطلَقُ عليه (مَعَاني النَّحْوِ) وأنّ العلمَ الذى يقوم على دراستها هو ما يعرف بـ (علمِ المَعَانى) وأنّ هذا العلم يدرس الفروق في المعانى بين صُوَرِ التراكيب المختلفة ليدلّنا على التركيب الأنسب لموقف معين، وأن هذه (المناسبة) أو (الملاءمة) هى التى أطلق عليها القدماء اسم (المُطابقة) وأنّ ما نُسميه الآن بـ (الموقف) هو ما أطلقوا عليه (الحال) أو (المقام) .

وإذن فإنّ قضايا الصّحّة اللغوية - نحويًا وصرفيًا ودلاليًا - ليست داخلة فى موضوع علم البلاغة ، إذْ لا تبحث البلاغةُ في النحو أو الصرف أو دلالة اللفظ على معناه الأصلى ، ومع ذلك نكرر ما سبقَ قولُه عن انتفاع البلاغةِ بكلّ هذه العلوم واستغلالها لصالحها .. وهذا ما يظهر فى تعريفهم للبلاغة فى الكلام وحديثهم عن مجال الدرس البلاغى .

الإطلاق والنسبيّةُ بين قواعد اللغة وأصول البلاغة .

من ناحية أخرى نلاحظ أنّ الحكمَ بالصّواب أو الخطأ فى مجال كلٍّ منْ هذه العلوم يستند إلى قوانينَ أو أصول مستمدةٍ من المادة المحكوم عليها ، بمعنى أنّ الحكمَ بصواب رَفْع الفاعل فى النحو - مثلا - وخطأ نَصْبه ، أو الحكم - فى الصرف - بأن صيغةَ اسم الفاعل من الفعل (ضَرَبَ) على وزن (فاعل) ومن الفعل (أكْرَمَ) على وزن (مُفْعِل) إنما يُستَنَدُ فى كلٍّ منها إلى قوانينَ أو قواعدَ نشأتْ من استقراء المادّة اللغوية ذاتها ، فقواعد الصواب والخطأ هنا

ذاتيّةٌ : أى لا تستند إلى شيْءٍ سوى المادةِ المدروسة ذاتها ، لأنّ الحكمَ هنا إقرارٌ لبعض خواصّ هذه المادة . فى حالةِ الحكم بالصواب ، ورفضٌ لما يخالف هذه الخواص ، فى حالة الحكم بالخطأ ، تماماً كالحال حين تحكم على المواد المحسوسة ـ كالخشب والحديد والماء والبترول ـ فلا سبيل لكَ إلى إثبات أن هذا خشبٌ أو حديدٌ أو نحاسٌ أو ماء أو زيْت ...الخ إلا بالنظر فى المادة ذاتها ... هذا على حين أن الحكمَ بالصواب والخطأ ، أو ـ بعبارة أدقّ ـ بالملاءمة أو عدم الملاءمة فى حالة البلاغة .. لا يقتصر الرجوعُ فيه على العبارة اللغوية وحدها .. إذ لابدَّ من النظرِ إلى العنصر الآخر ، وهو الموقف ، لنرى إذا ما كان النصُّ يلائمه أو لا يلائمُهُ .. وهذا يعنى أن النصّ الواحدَ قد يكون ملائما لبعض المواقفِ دون بعضها الآخر ، وهو ما يعنى أيضا أن النصّ الواحد قد يكون بليغا أو غير بليغ ، وأن بلاغته أمرٌ، أو حكم ، لا يتقرر بالرجوع إلى النصّ وحده ، وإنما يعتمد على النظر إلى كلٌّ من النص اللغويّ والموقفِ الذى قيلَ فيه ...

وهذا ـ بدوره ـ يُفضِى بنا إلى إقرار حقيقة هامة وهى أن صِفَتَيْ الصواب والخطأ فى محيط علوم اللغة المشار إليها صفتان ذاتيتّان مطلقتان ، أى أنهما تُستَمدّان من اللغة ذاتها وأنهما غير قابلتين للتغيُّر ، فالفاعل ـ مثلا ـ مرفوع فى كل نصوص اللغة ولا بد أن يبقى هكذا فى أى نصوص مستقبلة ، وكذلك المفعول منصوبٌ ، ولا بد أن يبقى منصوبا ، لأنّه مستخدَم هكذا فى نصوص اللغة التى جرى استنباطُ النحاةِ قواعدَهم منها ، وقُلْ مثلَ هذا فى علوم كالصرف والأصوات، فقواعد الصواب والخطأ ـ أو الثِّقَل والخفّة مطّردة أو شبهُ مطّردة ، فهى إلى الإطلاق أقرب ، وذلك بخلاف ما سبق أن رأينا من نسْبيَّةِ الحكم بالبلاغة أو عدمها ، واعتمادِ هذا الحكم على مدى الملاءمة بين النص اللغوى بكل عناصره والموقف الذى سيق فيه ، حيث تبقى بلاغة النص أو عدمها رهنا بتحقيق هذه الملاءمة .

إن الأمر هنا شبيه بحال الأدوية التى تُوصف للمرضى ، فليس بوسعنا أن

نصف أيًا منها بأنه مفيدٌ أو غير مفيد ، إلاّ بالنظر إلى طبيعة المرض الذى يُوصَف له الدواء ، فهو - أى الدواء - مفيد إذا ما وُجِّه إلى المرض الذى يستجيب له ، وهو غير مفيد ، وربما يكون ضاراً ، إذا ما وُجِّه إلى مرض آخر . وفى هذا التشبيه تحتلّ العبارة اللغوية مكان الدواء ، ويحتل حال المتلقى مكان المرض الذى يُوصف له . وكما يوصف الدواء بأنه ناجعٌ إذا صادف المرض الذى يناسبه هذا الدواء ، كذلك تُوصف العبارة اللغوية بأنها بليغة إذا صادفت الحالَ التى تلائمها ، وبعبارة أخرى : إذا كان يُشترط لوصف الدواء بأنه مفيد أن يصادف المرض الذى يناسبه ، فكذلك الأمرُ فى وصف العبارة بأنها بليغة ، أعنى أن تُصادف الحال التى تُلائمها ، إذ لا توجد عبارة بليغة مطلقا فى جميع الظروف والأحوال ، وهذا ما نعنيه بقولنا : إن بلاغة العبارة صفة غير ذاتية فيها ، وبالتالى فهى صفة نسبيّة ، بخلاف صفتى الصحة والخطأ فى قواعد اللغة ، إذ هما صفتان مطلقتان.

هيكل البحث البلاغى وتقسيم علوم البلاغة

يُلاحظ المتتبع لتقسيم علوم البلاغة إلى (علم المعانى) و (علم البيان) ثم (علم البديع) ، أن البلاغيّ العربىّ قد حاول الوصول إلى وضع هذه العلوم ، وتقسيمها ، وتحديد دور كلّ منها ، بادئا بتحديد موضوع العلم - أى علم البلاغة - وموضوعه هو : الكلام العربى من حيث هو بليغ أو غير بليغ ، وقد جرّهم ذلك إلى الحديث عن صفة البلاغة فى الكلام ، وانتهوا إلى أنها - أى بلاغة الكلام - تعنى « مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، مع فصاحته » . (راجع نص الخطيب القزوينى من كتاب « الإيضاح ») .

ومعنى هذا أن هناك شرطين لتحقُّق صفة البلاغة فى الكلام .

أولهما : أن يكونَ مطابقا لمقتضى الحال .

وثانيهما : أن يكونَ فصيحا .

أو علم المعاني أو معاني النحو

علم المعاني وصفة المطابقة

الحال أو المقام أو الموقف أو المطابقة

وقد عَرَّفوا (الحال) بأنها : « الأمرُ الداعي للمتكلم إلى إيراد كلامه على طريقةٍ مخصوصة » ولو شئنا أن نعطيَ كلمةً من عندنا تقابل كلمة (الحال) لقلنا إن المقصودَ بها هو (الموقف) الذي يقدِّم فيه البليغُ عَمَله (خطبته مثلا) بكل العناصر التي تكوِّنُ هذا الموقف وتُحيط به .. من طبيعة المتلقِّين من حيثُ جنسُهم وأعمارُهم ومستوى ثقافتهمْ ومدى تقبُّلِهم للبليغ أو رفضهم له ... إلخ، وكذلك طبيعةُ الغرض والموضوع الذي يقال فيه الكلام .. إذ لا شك أنّ على البليغ أن يُراعيَ هذه الجوانبَ كلَّها في كلامه . فلا يخاطب النساءَ بما يخاطب به الرجال ، ولا يخاطب الصغارَ بما يخاطب به الكبار ، ولا المثقفين بما يخاطب به الجهلاء أو أنصاف المثقفين ، ولا الأذكياء بما يخاطب به الأغبياء ، ثم إنه لا بد أن يفرقَ بين جمهور مؤيدٍ له وقابل للاستماع إليه ، وجمهور مخالفٍ له يريد أن يشغَب عليه في أول فرصة تسنَح .

يضاف إلى ذلك طبيعةُ الموضوع الذي يتحدث فيه - أو يكتب - ومعروف أنَّ الموضوعات تتنوع ، وأنَّ الأغراضَ تختلف ، فأنت قد تتحدث مهنِّئًا ، وقد تتحدثُ معزِّيا ، وقد تتحدث في مناسبةٍ وطنية ، وقد تتحدث غاضبا لأنَّ أحداً قد أهانك ، وهذه كلها موضوعات تختلف الأغراضُ والمواقف بداخلها ، فالتهنئة - مثلا - قد تكون لصديق بمناسبةِ زواجه ، أو بمناسبةِ نجاحه في الامتحان النهائيِّ ، أو بمناسبة عودته إلى أرضِ الوطن بعد غيبةٍ ، أو بمناسبة نجاته من حادث .. وقد تكون التهنئة لرئيسك في العمل بمناسبة ترقيته إلى درجة أعلى ، أو نقلة إلى منصب أكبر .. أو لأنه شُفِيَ من مرضه ..... إلخ .

فهذه كلها (أحوالٌ) أو (مواقفُ) يجب على البليغ أن يراعيَها وأن يختار لكلٍّ منها ما يناسبه من ألفاظٍ وتراكيبَ وصورٍ بيانيّة .

وحين يفعل ذلك يُقال : إن كلامه قد جاء مطابقًا لمقتضَى الحال . وكلمة (المقتَضَى) - بفتح الضاد - هي اسم مفعول ، ومعناها : ما تقتضيه الحالُ ، أي

ما تطلبه الحالُ وتحتاج إليه . ففي موقفٍ من المواقف أو حالٍ من الأحوال يتطلب هذا الحال أو يقتضي أن يحقق الكلام - بأصواته وألفاظه وخصائص تراكيبه - أثراً معينا في متلقيه ، هذا الأثر الذي تطلّبه - أو اقتضاه - هو ما سماه البلاغيون بمقتضى الحال ، فإذا جاءت عبارةُ البليغ - بألفاظها وتراكيبها - محققةً لهذا الأثر الذي اقتضته الحال ، قيل : إن العبارة - أو الكلام - قد طابق مقتضى الحال ، أي جاء محققا للأثر أو (المعنى) المطلوب .

وينبغي أن نلاحظ أننا نقرن بين كلمة (الأثر) وكلمة (المعنى) ، كما ينبغي أيضاً أن نلاحظ وضع كلمة (المعنى) بين قوسين ، وذلك لننبّه إلى أن المقصودَ بـ (المعنى) هنا هو أمر غير (الفكرة) أو (المحتوى) ، إن المراد بـ (المعنى) هنا : هو هذا الأثر الذي تتركه على المتلقي طبيعة التركيب أو خصوصيته التي تتميّز بها صورته .

إن الأحوالَ - أو المقامات - تختلفُ (وكلمة المقام بمعنى الحال تقريبا) وبسبب اختلافها يحتاجُ كلٌ منها إلى تأثير أو (معنًى)معيّن ، هذا التأثير ، أو المعنى - الذي يختلف باختلاف المقامات - يتحقق بمجيء الكلام على أسلوبٍ أو صورةٍ تركيبيةٍ خاصة .

هذه الصورة التركيبيةُ الخاصة هي التي تحمل المعنى الخاصَّ الذي يلائم - أو يطابق - الحالَ ، فكأنّ لدينا عناصرَ ثلاثةً هي (الحال) وما تقتضيه من معنى - أي مقتضَى الحال - واللفظ ، أو التركيب الذي يجيءُ على طريقةٍ مخصوصة لكي يحملَ المعنى الملائم للحال ، فيكون الكلام مطابقا لمقتضَى الحال .

وأيّ تصرفٍ في اختيار اللفظ - أو تركيب الجملة - يترتّبُ عليه - بالضرورة - اختلافُ (المعنى) الذي تحملهُ العبارةُ ، وبالتالي يجيءُ التركيبُ غيرَ مطابق لمقتضَي الحالِ ، أي يجيءُ التركيبُ غيرَ حاملٍ للمعنى الذي تتطلّبهُ الحال، أو حاملاً لمعنى خلاف المعنى الذي تتطلّبه ، ومن هنا يكونُ وصفُ الكلام بعدم المطابقة لمقتَضى الحال .

وقد رتّبوا ضرورةَ اختلافِ الأساليبِ على واقعِ اختلافِ الأحوالِ أو المقامات. فهناك حالٌ يلائمها الإيجازُ ، وحالٌ يلائمها الإطناب وحال يلائمها التقديم - تقديمُ المسنَد إليه أو المفعول مثلا - وحال يلائمها التأخيرُ ، وحال يلائمها الفَصْلُ - بمعنى عدم العطف - وحال يلائمها الوصلُ ... إلخ .. وحين يقولون - مثلا - إن مقام الإيجاز يُباين مقامَ الإطناب ، فهذا معناه أن المقامَ ، أو الحالَ ، التى يلائمها المعنى الذى تحمله العبارة الموجزة غَيْرُ الحال التى يلائمُها المعنى الذى تحمله العبارة المُطنبة ، وكذلك إذا قالوا : إن مقامَ التعريف يُباين مقامَ التنكير ، فإنهم يعنون أنّ الموقفَ الذى يحتاج إلى المعنى الناتجِ عن هذا الأسلوب غيرُ الموقف الذى يحتاج إلى المعنى الذى ينتج عن ذاك .

هذا - باختصار - معنى حديثهم عن « مطابقة الكلام لمقتَضَى الحال » يقصدون بهذه (المطابقة) أن يَجِيءَ الكلامُ على الصِّفةِ التى تحقق الأثر ، أو (المعنى) الذى يتطلبّه الموقف أو المقام الذى يُساق فيه الكلام . وقد حَصروا هذه المطابقةَ فى المعانى التى تحملها صورُ التراكيب المختلفة مِنْ تقديم وتأخير ، وحذفٍ وذكْرٍ وفصْلٍ ووصْلٍ وقصْر - بفتح القاف وسكون الصاد - وإطلاق ، وإيجاز وإطناب وتعريف وتنكير ... إلخ . وأطلقوا على المعانى التى تحملها هذه التراكيب اسم (مَعانِى النحو) - وهى غيرُ الإعراب - ويجب أن يكونَ هذا الفرقُ واضحا ، فالنحو بمعنى مراعاةِ حركاتِ الإعراب شَيْءٌ و (معانى النحو) شىءٌ آخر . إن (معانى النحو) هى تلك المعانى التى تُستفادُ من صُورةِ التركيب لا من إعراب كلماته* أو دلالتها ، وعلى سبيل المثال فى قوله تعالى : (اللّه يبسطُ الرزقَ لِمنْ يَشَاءُ) لا نتحدّث فى معانى النحوِ عن إعراب لفظِ الجَلالة وأنه مبتدأ ، وإنما نتحدث عن المعنى المستفاد

---

* يُقصد بالإعراب هنا حالاتُ أواخر الكلمات ، فهذه الحالات مما لا ينظر فيه صاحب علم المعانى. وإنما ينظر فى مواقعها ، كأن تكون الكلمة مقدّمة أو مؤخّرة ، مثلا ، وفى صفتها ، كأن تكون اسما أو فعلا ، وفى وظيفتها ، كأن تكون مبتدأ أو فاعلا ... إلخ .

من مجيئه مبتدأ ، وكان يمكن - نظريا - أن يجيء فاعلا ، فيقال (يَبْسُطُ اللهُ..)هنا يتحدّث البلاغيون عن معنى التقديم - تقديم لفظ الجلالة ومجيئه مبتدأ - إن هذا التقديمَ أفادَ (التّخْصيص) تخصيصَ الله سبحانه بِبَسْطِ الرّزق لمن يشاء ، وهذا (التخصيص) هو معنى التقديم هنا ، أي المعنى الذي أفادَهُ التقديمُ ، والتقديم صورةٌ من صُوَرِ التركيب النحوي ، والتّخصيصُ معناه ، فالتخصيص معنى من معاني النحو ، وقد يكون للتقديم معنى آخر هو (التأكيد) أو (الاهتمام) ، فيكون (التأكيد) و (الاهتمام) معنيين من معاني النحو ، وهكذا قُلْ في بقية الأساليب ، أو التراكيب النحوية التي سبق ذكرُها ، وفي غيْرها ، فهي كلّها صورٌ من صور التراكيب لها إعراباتُها المختلفة ، ولكنّ الإعراب في ذاته لا يُهِمّ البلاغيين ، وإنما يعنيهم المعاني المترتبةُ على اختلاف الإعراب ، فتقديم الاسم على الفعل له معناه ، وعكس ذلك - أي تقديم الفعل وتأخير الاسم - له معناه أيضا ، والإخبارُ بالاسم له معناه والإِخبار بالفعل له معناه ، وحَذْف المبتدأ له معنى خلافُ معنى ذكرِه ، وكذلك حذف المفعول وحذف الفاعل كلها تراكيبُ نحويةٌ لها معانيها الخاصة.

وهذه هي المعاني التي تُعرَف بـ (معاني النحو) ، وهي خلاف الأفكار وخلاف المحتوى ، وهذا ما جعلنا نضع كلمة المعنى بين قوسين . وبمرور الوقت أُطلِقَ على العلم الذي يقوم بدراستها ودراسة التراكيب الحاملة لها (علم المعاني) ، وأصبح هذا العلمُ واحدا من علوم البلاغة يقوم على رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الموقف - أو الحال - كما يقول البلاغيون ، والمطابقة المقصودة في كلامهم بين المعنى النحوي أو مقتضى الحال وبين العبارة أو الصورة التركيبية للكلام ، وهذه المطابقة هي - كما نذكر - الشرطُ الأول في بلاغته .

وهنا نلاحظ أن القدماءَ قد ضيّقُوا مفهوم المطابقة وضيّقوا - بالتالي - مفهومَ المقتضى ، وقد سبق القول إن عناصر المطابقة ، بمعناها المطلق ، تشتملُ على ما يتعلّقُ بالأفكار والأغراض والمفردات والتراكيب ، ولكنّ ذلك

منّا كان اجتهاداً غايتُه التّقريب ، لأن القدماءَ في حديثهم عن المطابقة لم يذكروا الأغراضَ أو الموضوعات أو الأفكار ، كما لم يذكروا كثيراً من الأحوال التي تجب مراعاتها من جانب البليغ .

وبذلك جاء حديثُ (المطابقة) في كتب البلاغة مقصوراً على مُطابقة الصورة التركيبية للعبارة للمعاني التي تقتضيها (الأحوال) أو (المقامات) ، ولذلك أطلقوا عليها - أي على معاني التراكيب هذه - مُقْتَضَيَاتِ الأحوال ، وحصروا فيها - كما سنرى - مباحث (علم المعاني) وهو اسم مختصر ، إذ إن المقصود هو (علم معاني النحو) .

وقد يبدو ذلك - في ظاهره - قُصورا في النظر البلاغي في تراثنا ، ولكنا نعتقد أن البلاغيَّ العربي كان بعيدَ النظر ، منطقيا مع نفسه ، وهو يستبعد بحثَ المحتويات والأفكار من مجال عمله . فمن ناحيةٍ نجد أنّ مسألةَ المحتويات والأفكار والأغراض تخضعُ لاعتبارات اجتماعية ودينية وسياسية وثقافية يتقبل المجتمع بمقتضاها - ويرفض - ما يشاء من الأغراض والأفكار ، فضلا على الخضوع للأحوال والمناسبات ، وبالتالي يكون من غير العملي أن يتعرضَ البلاغي لما لا يمكن إخضاعُه لبحثٍ موضوعي يتكشفُ عن أصولٍ ومبادئَ تَتَّسِمُ بالاطّرادِ والشُّمول . كما أن عنصر الأفكار أو المحتوى في العمل الأدبي ، بمعنى القيم والمثل التي تثار في الأدب ، هو في حقيقته عنصر غير أدبي ، وهو أقرب إلى أن يكون معطىً اجتماعيًا ، على أساس أن المجتمع هو الذي يقدم للأديب هذه الأفكار والمثل ، وبالتالي فليس للأديب فضل في هذا الجانب الذي لا يمكن التنبؤ به أو إخضاعه لبحث سابق .

ومن ناحية أخرى فإنّ استبعادَ بحثِ الأفكار أو المحتويات مِنْ شأنه أن يُبْقيَ على البحثِ البلاغي في إطاره اللّغويّ ، أي يُبْقِي علمَ البلاغةِ علمًا لغويا قبل كل شيء .

ذلك - فيما نرى - هو السببُ في ابتعاد البلاغيين عن الحديث في الأفكار

عند بحثهم - أو تصورهم - للمطابقة ، واقتصارهم فيها على ما يتصل بمعاني النحو ، وهي - كما قلنا - مستمدّة من صور التراكيب وخصائصها ، وبالتالي يمكن الحديثُ عنها باعتبارها مُعْطًى ملموسا لظواهر التراكيب وصورها المحسوسة .

علم البيان وصفة الفصاحة

قلنا إنّ (مطابقة الكلام لمقتضى الحال) هي الصفة الأولى من الصفتين اللتين يجبُ توافرُهما في الكلام البليغ ، وإن الصفة الأخرى هي صفةُ (الفصاحة) وقد جعلوها - هي الأخرى - شرطًا لبلاغة الكلام ، ولهذا كان لا بد من بحثها في كتب البلاغة ..

وقد رأوا أنّ الفصاحةَ تكون في الكلمة المفردة ، وتكونُ في الكلام المركّب، وذلك إذا خلَتْ الكلمةُ المفردةُ وخلاَ الكلامُ المركّب من عدد من العيوب التي تسلبه صفة الفصاحة .

فالكلمةُ المفردةُ تكون فصيحةً إذا كانت خاليةً من عيوبٍ ثلاثة هي : -

١ - التنافر ، أي تنافر الأصوات داخلَ الكلمة الواحدة .

٢ - مخالفة القياس (الصرفي) أي عدم موافقتها لقوانين الصرف .

٣ - الغرابة ، أي أن يكونَ معناها غريبا لا يتَضِحُ بسهولة للسامع أو القارئ ، فإذاخلت الكلمة المفردة من هذه العيوب كانت فصيحةً .

أما الكلام المركّب فإنه يكون فصيحا إذا كان خاليا من عيوب ثلاثة أيضا هي :

١ - تنافر الكلمات داخل العبارة .

٢ - ضعف التأليف ، وهو عيب نحويٌ ، وقد مثّلوا له بعودة الضمير على كلمة متأخرة في اللفظ وفي الرتبة (راجع نص القزويني من الإيضاح) .

٣ - التعقيد ، وهو : عدم وضوح معنى الكلام ، وقد رأوا أنّ منه ما يعود إلى

اختلال تركيب الألفاظ فى الكلام المركّب ، وسموه (التعقيد اللفظى) ، وهو فى أساسه عيبٌ نحويٌ . كما رأوا أنّ منه ما يعودُ إلى عَدَم وضُوح دلالة الألفاظ فى استخدامها المَجازيّ وقد أطلقوا عليه التّعقيد المعْنويّ .

ينبغى إذن - لكى يكونَ الكلام فصيحا - أن يكون خاليا من مجموعة العيوب السابقة ، سواء فى الكلمة المفردة أو الكلام المركب ، ومعنى هذا أن على دارس البلاغة أن يعرفَ من العلوم ما يمكّنه من التعرّف على العيوب المخلّة بالفصاحة لكى ينتفع بهذه المعرفة ، سواء وهو يحاول الإنشاءَ أو وهو يحكم على كلام الغير .

أدوات من خارج مجال الدرس البلاغي :

لذلك كان السؤال المطروح هو : أيُّ العلوم يدرسها طالب البلاغة ليتجنّبَ عيوبَ الفصاحة؟ ، وكان الجواب : إن هذه العيوب تعود إمّا إلى الأصوات ، كعيب التنافر ، وإما إلى الصرف ، كعيب مخالفة القياس ، وإما إلى النحو ، مثل ضعف التأليف والتعقيد اللفظى ، وإما إلى مَتْن اللغة ، وهو عيب الغرابة . ومن هنا أشاروا على دارس البلاغة أن يستمدّ المعلومات التى تجنّبه الوقوعَ فى عيوب (الفصاحة) من علوم : الأصوات والصرف والنحو ومَتْن اللغة ، ولمّا كانت هذه العلوم موجودة فعلا ولها كتبها المعروفة ، فقد رأوا أنه لا داعيَ لأن يُعيدَ البلاغيون الكلامَ فيها مرة أخرى ، وأن على دارسى البلاغة مراجعة نتائج هذه العلوم فى مصادرها ، دون حاجة إلى تأليف جديد فيها .

وهنا نتذكر ما سبق أن قلناه من أنه بالرغم من أنّ هذه العلومَ ليست هى البلاغة فإنّ معرفتَها لازمةٌ لدارس البلاغة ، إذ إنها - كما نرى - تفيده فى تَجنُّب عيوب (الفصاحة) التى هى - أى الفصاحة - أحَدُ شرْطى بلاغة الكلام، وهذان الشرطان - كما نذكر - هما : المطابقة لمقتضَى الحال، والفصاحة.

محور الدرس فى علم البيان

هنا يبرز سؤالٌ عن العِلْم الذى نتجنب بدراسته (التعقيد المعنوى) وقد سبق أن عرفنا أنّ التعقيدَ المعنويّ عيبٌ من عيوب الفصاحة فى الكلام المركّب .. إلى جانب عدد من العيوب الأخرى .. وأنهم وجدُوا لهذه العيوب علوما يمكن بدراستها تجنُّبُ هذه العيوب ، أما التعقيد المعنوى فإنهم لم يجدوا علما يقوم على دراسة أسبابِه وطريقةِ تجنّبه . لذلك أنشأوا علمَ البيان ليَضْطلِعَ بدراسةِ هذا العيبِ كى يمكن التخلّصُ منه . وبذلك تكتمل دراسةُ عيوب الفصاحة . وكما أن علم المعانى يقوم بدراسة كيفيّة مطابقة الكلام لمقتضى الحال حتى لا يخطئ المتكلمُ فى هذه المطابقة ، فإنّ علمَ البيان يدرس كيفيّة تجنّب التعقيد المعنوى متعاونا مع علوم الأصوات والصرف والنحو ... إلخ من أجل مراعاة شروط الفصاحة .

بذلك يتّضحُ دَوْرُ كلّ من هذين العلمين ، فعلم المعانى مضطلع بمراعاة المطابقة ، وعلم البيان مضطلع - مع بقية العلوم اللغوية المذكورة - بمراعاة صفات الفصاحة . وقد أضافوا علما ثالثًا هو علم البديع الذى يهتم بألوان تحسين العبارة من سجع وجناس وازدواج .. إلخ

وبذلك صارت علوم البلاغة ثلاثة هى : المعانى ، والبيان ، والبديع :

الأول : يدرس صفة المطابقة لمقتضى الحال

الثانى : يكمل دراسة صفات الفصاحة

الثالث : يقوم على بحث ألوان التحسين

كلمة حول مفهوم (التعقيد المعنوى)

قلنا إن البلاغيين يجعلون نصيبَ علم البيان من الدرس البلاغيّ أنْ يعرِّفَنا التعقيدَ المعنوىّ حتى يمكنَنا تجنُّبُه فى كلامنا وتبيُّنُه فى كلام الغير . وقد عرّفوا هذا التعقيد بأنه « أن لا يكونَ انتقالُ الذِّهْن - أى ذهن المتلقّى -

من المعنى الأول إلى المعنى الثانى - الذى هو لازِمُهُ والمُرادُ به - ظاهراً » .

وأول ما يلقانا فى هذا التعريف هو مصطلح (المعنى الأول) و (المعنى الثانى) .. ويُقصَد بالمعنى الأول : المعنى الوَضْعِيَ المباشر للكلمة أو العبارة. فالمعنى الأول لكلمة (الأسد) - مثلا - هو ذلك الحيوان المفترس المعروف ، والمعنى الأول لكلمة (البحر) هو الماءُ الواسعُ الكثير ... وكذلك المعنى الأول لكلمة (الشمس) هو الكوكب المنير الذى نعرفه .

فإذا جاء المتنبى يصف لقاءَ أحدِ ممدوحيه ورجالِه له وترحيبهم به، وقال :

ولمْ أرَ قَبْلِى مَنْ مَشَى البحرُ نحْوَهُ ولا رجلاً قامتْ تُعانِقُه الأسْدُ

وإذا قال آخرُ فى وصف جارية يحبّها :

قامتْ تظلّلنِى ومِنْ عَجَبٍ شمْسٌ تظلّلنِى مِنَ الشّمْسِ

وجدنا لكلٍّ من كلمة (البحر) ، وكلمة (الأسْد) - وهى فى بيت المتنبى جمعٌ بضمِّ الألف وسكون السّين - وكلمة (الشمس) فى البيت الثانى .. وجدنا لكلٍّ من هذه الكلمات معنى آخرَ هو الذى قصَد إليه الشاعر ، فالبحرُ هنا مقصودٌ به الإنسان الواسع العطاء ، وهذا هو المعنى الثانى لهذه الكلمة ، وكلمةِ (الأسْد) مقصودٌ بها الرجالُ الشجعان ، وهذا هو معناها الثانى ، وكذلك كلمة (الشّمْس) - فى البيت الثانى - مقصود بها المرأة الجميلة ، وهذا هو معناها الثانى .

وربما كان فى البيت الآتى للبحترى ما يوضّح كيفيّة ورود الكلمة الواحدة ولها معنيان ، أحدهما ، هو المعنى الأصلى أو الوَضْعى أو الحقيقى ، أو - كما يسميه البلاغيون - (المعنى الأول) ، والآخر هو المعنى الثانى . إن كلمة (الهِزَبْر) تعنى الأسَد ، وقد استخدمها البحترى فى وصف واحد من ممدوحيه بالشجاعة ، لأنه لقى الأسد وصارعه . يقول البحترى فى ممدوحه :

هزبرٌ مشى يبغى هزبْراً ، وأغْلبٌ   من القوم لاقى باسل الوجه أغلبا

الهزبر - كما قلنا - هو الحيوان المعروف بالأسد ، وهذا هو المعنى الأول للكلمة فى الموضعين ، غير أن الكلمة فى الموضع الأول تتجاوز هذا المعنى ، لتدلّ على الإنسان الشجاع ، وهذا هو (المعنى الثانى) لها فى هذا الموضع ، وهو بطبيعة الحال المعنى المقصود ، وواضحٌ أنّ (المعنى الثانى) هو المعنى المجازى الذى ينتقل إليه ذهن السامع أو القارئ بعد أن تلقى (المعنى الأول)، وذلك بفعل السياق أو الموقف أو غيرهما من القرائن ، يُضاف إلى هذا أن لِلَفظِ المستعمَل إيحاءاتٍ أو معانى تلازمه ، وهذه هى المعانى التى ينصرف إليها الذهن عند سماع اللفظ ، فكلمة (الأسد) توحى إلينا عند سماعها بالشجاعة والجرأة ، وكلمة (الزهرة) توحى بالجمال والرقة ، وكلمة (السيف) تُوحِى بالقَطْع والحَسْم والمضاء فى الأمور ، وكلمة (الرِّيح) توحى بالسرعة كما توحى بالكرم .. وهكذا .

فإذا أطلقت الكلمةُ وأُرِيدَ بها معنىً من المعانى التى تلازمها على نحو ما بيّنّا ، انصرف الذهنُ من المعنى الأول إلى المعنى الثانى فى يُسْرٍ وسهولة ، وفُهِمَ المعنى المرادُ من الكلام ، وعندئذٍ يُوصف الكلامُ بأنه خالٍ من التعقيد المعنويّ .. أما إذا صَعُبَ على الذهن أن ينتقلَ من المعنى الأول إلى المعنى الثانى (وهو المعنى المراد) فإن الكلامَ يُوصَفُ بأنه معقّد تعقيداً معنويًا ، وعلى سبيل المثال فى قول أبى تمام يمدح أحد القادة بالشجاعة ، ويصف فرار عدُوّه أمامه :

وَلّى ، ولَمْ يَظْلمْ ، وما ظَلَمَ امرُؤٌ   حَثّ النّجاءَ وخَلْفَهُ التّنّينُ

لقد استخدم أبو تمام كلمة (التنّين) ليعبّر عن الإنسان الشجاع ، ولكن المعنى الأول لها يدلّ على حيوان كريه ، ولم يَشِعْ بين الناس أن يعبَّرَ به عن

معنى الشجاعة أو الإنسان الشجاع . ولذلك فقد يكونُ من الصَّعْب أن نتصور المعنى الذى أراده من هذه الكلمة .. أى يكون من الصعب أن ينتقل ذهنُنا من المعنى الأول لكلمة (التنّين) وهو الحيوان الكريه ، إلى المعنى الثانى المقصود ، وهو الإنسان الشجاع ، وهنا تُوصَفُ الاستعارةُ بأنها بعيدة ، أو تُوصَفُ بالتعقيد المعنوى .

مباحث علم البيان

إذا كان (علم البيان) يعلِّمنا كيفيةَ الاحتراز عن الوقوع فى التعقيد المعنوى - الذى هو صعوبة انتقالِ الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثانى - فهذا يعنى أن مجالَ بحثه هو الألفاظ المستعملةُ فى غيرِ معناها الحقيقى ، وهذا المعنى الحقيقى يُطلَقُ عليه : الدلالة الوضعيَّةُ ، أو الحقيقيّةُ ، وأحيانا : الدلالة اللفظيةُ أو : دلالة اللفظ على ما وُضِعَ له . أما المعنى غير الحقيقى فيطلَقُ عليه : الدلالةُ العقلية ، أيْ دلالة اللفظ على معنى آخر غيرِ معناه الحقيقى ، كدلالة (الأسد) على الرجل الشجاع ، ودلالة (البحر) على الرجل الكريم ... إلخ ، فهذه الدلالات تُسَمَّى دلالاتٍ عقلية ، أو هى ما يُسمَّى بالمعنى الثانى كما سبق القول .

وهذا هو موضوع البحث فى علم البيان ، أعنى الألفاظ المستعمَلَةِ بدلالاتها العقلية ، أو ما أطلقوا عليه : دلالة اللفظ على غيرِ ما وُضِعَ له . وقد وجَدُوا أن اللفظَ يُطلَقُ على غير ما وُضِعَ له فى صورتين رئيسيّتين هما : المجاز والكناية ، وهما يشتركان فى أنَّ اللفظ - أو العبارةَ - تُطلَقُ ويُرادُ بها معنى آخر غير معناها الحقيقى ، فمن أمثلة المجاز ما مر بنا من قبلُ فى قول الشاعر :

* شمسٌ تُظَلِّلُنِى من الشمس *

ومن أمثلة الكناية قوله تعالى عن المسيح عليه السلام وأمه مريم :

« كَانَا يَأْكُلانِ الطَّعَامَ »

فكلمة (الشمس) الأولى فى البيت استعارة . وهى قسم من المجاز . أما عبارة (يأكلان الطعام) فى الآية القرآنية فهى كناية عن قضاء الحاجة ، وهذا من صفات البشر . وواضح أن كلمةَ (الشمس) فى البيت وعبارةَ (يأكلان الطعام) فى الآية ، قد أطلِقَتا بمعنى غير المعنى الحقيقى لكل منهما ، وهذا هو وجه الاتفاق بين المجازِ والكناية . أعنى أنّ كلاً منهما يُطلقُ فيه اللفظُ ويُرادُ به معنى غيرُ معناه الحقيقي .

الفرق بين المجاز والكناية ؟

ولكنّ هناك وجهًا للاختلاف بينهما وهو أن الكلمة فى المجاز تُطلَقُ ولا يُرادُ بها إلاّ المعنى الثاني - أى المعني غيرُ الحقيقي - ولا يمكن أبداً أنْ تتجهَ إلى المعنى الأول . لماذا ؟ لأن المجازَ يشتمل على قرينةٍ تمنع من إرادة المعنى الحقيقى . فكلمة (الشمس) فى البيت السابق مقصودٌ بها : المحبوبة الجميلة، ولا يمكن أن يُقْصَدَ بها الشمسُ الحقيقية ، لأن الشمس الحقيقية لا تظلّلُ أحداً مِنَ الشمس ، وعلى ذلك فقوله (تظلّلنى) قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقى . أما فى الآية فقوله تعالى (كانا يأكُلانُ الطّعامَ) مقصود به أنهما كانا بشرين يحدثُ منهما ما يحدث من البشَر ، وهذا هو المعنى المراد ، وهو المعنى الثانى ، وإنْ لم يكن هناك ما يمنَعُ مِن إرادة المعنَى الأول - وهو أكل الطعام على الحقيقة - أى أنّ الكنايةَ تخالف المجازَ فى أنها تحتَمِل المعنيين معا - المعنى الثانى والمعنى الأول - وهذا هو الفرق بينها وبين المجاز الذى لا يحتمل إلاّ المعنى الثانى ، لأنّ القرينةَ فيه تمنع من إرادة المعنى الأولِ .

هذا هو موضوع البحثِ فى علم البيان ، أعنى الاحتراز عن التّعقيد المعنويّ الذى يمكن أن يقعَ عند إطلاقِ اللفظ على غير معناه الحقيقيّ فى كلٍّ من المجاز والكناية .

ونرى أن البلاغيين بتحديدهم لموضوع علم البيان على هذا النحو - أعنى تخصيصَهُ ببحثٍ واحدٍ من عيوب الفصاحة وهو التعقيد المعنوى ... الذى هو عيب من عيوب الفصاحة .. نرى أن فى هذا التحديد تضييقًا لموضوع العلم ، وللدَّوْرِ الذى تؤديه صورُ البيان من المجاز والكناية بكلّ تقسيماتِهِمَا ، ذلك أنّ هذه الصور تلعبُ دوراً أساسيًا فى تحقيق الصفة الأخرى من صِفَتَيْ البلاغة، وهى المطابقة ، فلا شك أنّ اختيارَ اللفظ فى المجاز وفى الكناية أيضا له دورٌ فى تحقيق هذه الصفة .. فأنت تستعير حمرةَ الوردِ لحُمرة الخَدّ ، ولكنكَ لا تستعير حمرةَ الدّمِ ، وتستعير (الأسدَ) للرَّجُل الشجاع ولا تستعير (الفيل) ، ويمكنك أن تستعيرَ بياضَ الثلج لبياضِ الشَّيْب فى الرأسِ ، ولكنّ استعارةَ ضوءِ النهار - أو بياضِه - لا تليق ..

ومعنى هذا أن صورَ البيان من مجاز وكنايةٍ ، وكذلك صورَ التشبيه - تخضعُ لمبدأ المطابقة ، بمعنى أنه يجب أن يراعى فى (المعنى الأول) أن يكونَ مؤديا إلى المعنى الثانى بقوة ، وذلك من أجل تحقيق الغَرَضِ من الصور البيانية فى وضوح المعنى وتأكيده وإكسابِ الكلام مزيداً من الجمال والتأثير.

والواقع أن كلَّ شروط الفصاحة - أو معظمَها - تخدم الصفة الأخرى للبلاغة - وهى (المطابقة) - وعلى سبيل المثال : شرط الخلوّ من الغرابة ، وهو مقبول من الناحية النظرية ، ولكنه مع ذلك يخضع لصفة المطابقة ، إذ قد تكون الغرابةُ صفة مرغوبةً فى بعض الأحوال إذا كان المتكلمُ يوجّه كلامه إلى جمهور من المثقفين ، أو مجموعةٍ من المتخصّصين فى علم من العلوم ممن يجيدون اللغةَ إجادةً تامة ، وقد حدَثَ أنْ لجأ الشعراء إلى غرابة اللغة أمام بعض الممدوحين ممنْ يحبّون الغريب ، كما لجأ بعضُهم إلى صفة أخرى طريفةٍ، وهى الخطأ فى الإعراب ، من أجل أنّ ممدوحَه كان لا يجيد الإعراب ، وكان يلحَن فى كلامه ، ومعنى ذلك أنّ هذا الشاعر قد ضحىّ بالصحّة النحوية من أجل المطابقة .

وإذن فلا يجب أن ننظرَ إلى صفاتِ الفصاحة كما نظرَ إليها القدماء ، أعنى أننا لا يجب أن ننظر إلى هذه الصفات على أنها منفصلةٌ عن صفة المطابقة ، لأن صفات الفصاحة وإن كانت - فى ذاتها - صفات مطلقة ، فإن قيمتها تخضع للنسبية فى سياق الاستخدام فى النصوص الأدبية ، وهو ما يجعل فى الإمكان توظيفها لصالح مبدأ المطابقة .

وظيفة ألوان البديع بين النظرة القديمة والنظرة المعاصرة :

وهذا نفسه يمكن قوله عن ألوان البديع ، فقد دأب القدماء على القول بأن هذه الألوان من طباق وجناس ومشاكلة ومزاوجة .. الخ هى من باب الزِّينةِ الإضافيةِ التى يُؤتى بها بعد تَحقُّق الصفتين الأساسيَّتين فى الكلام البليغ وهما : المطابقة ، والفصاحة ، ويمكن فى الوقت نفسه ألاّ يُؤتىَ بها . وهو تصورٌ غير صحيح ، لأننا لا نتصور أن عمليةَ الإنشاء الأدبى تتمّ على مراحل متعاقبة تتحقّق فيها شروط البلاغة من الفصاحة والمطابقة والتحسين واحداً بعد الآخر ، فتُحَقّقُ المطابقةُ أولاً ثم الفصاحةُ بعدها ، ثم التحسين - أو الزينة البديعيّة - التى يمكن - وَفْقًا للتصور القديم - أن يُؤتى بالكلام خالياً منها . وهذا غيرُ صحيح ، لأنّ عمليةَ الإنشاء وانبثاق النصّ البليغ عن مبدعه تتمّ دفعةً واحدة وعلى نحو كُليّ ، بحيث لا نتصور أنّ الطباق فى قولِ ابن الرُّوميّ وهو يرثى ولده :

طَواهُ الرَّدَى عنّى فأضحَى مَزَارُهُ ... بعيداً على قُربٍ قريبًا عَلَى بُعْدِ

قد جاءَ بعد إنشاء البيت ، وأنّ البيت الشعريّ قد مرَّ بمرحلةٍ كان فيها خاليا من الطباق ، ثم جاءَ الشاعرُ بالطّباق بعد ذلك ، وهذا مستحيل ، فالطّباق فى البيت يشكّل اللَّبنَةَ الأساسيةَ فى معناه ، بل إنه ليبدُو لنا أنهُ من غير الممكن أن يُؤدَّى المعنى الذى أراده الشاعرُ دون هذه الكلمات الحاملة للطّباق ، والتى

تحمل فى نفس الوقت معنى أنّ الإنسان وجودهُ زائل ومجردُ وَهْم ، لا فرقَ بين أن يكونَ الإنسان موجوداً أو غير موجود ، بَيْنَ أن يكونَ قريبًا أو بعيداً ، فأمامَ الموتِ والتلاشى تتساوَى الأشياءُ ، بل تنمحى تماما ، وبذلك تصدُق كلّ الأخبار ويصبحُ الإنسان بعيداً قريبًا ، أو قريبا بعيدا ... فلا فرق.

والواقع أنّ بإمكاننا القولَ إن كل مباحث الدرس البلاغى سواء ما يندرج تحت المعانى أو البيان أو البديع تتّجه جميعُها إلى خِدمةِ صفةِ المطابقة التى ترتبطُ بها بلاغةُ الكلام بصفة أساسيّة ، وقد نتج عن ذلك - أعنى عن السعى من أجل المطابقة - ما نلاحظه فى كتب البلاغة من الحَديثِ عن الأسلوب وعكْسِهِ ، فأنتَ تجد حديثًا عن التقديم وحديثًا عن التأخير ، وحديثا عن الحَذْف وحديثًا عن الذكر ، وحديثا عن الفصل وحديثا عن الوَصل .. الخ ، أى أنه لا يوجد أسلوبٌ بليغ وآخر غيرُ بليغ على نحو مطلَق ، فالسَّعْيُ من أجل (المطابقة) أو رَبْطُ بلاغةِ الكلام بها قد عمل على فكّ الرابطةِ بين النص فى ذاته وبين صفة البلاغة ، فالأسلوب الواحد قد يكون بليغا وقد يكون غير بليغ، فهو بليغ إذا وُضِعَ فى مكانه ، أى إذا صادف الحالَ التى تقتضى معناه، وهو غير بليغ إذا جاء على عكس هذه الصفة ، وبذلك تكون البلاغة صفة نسبية ، يتحدد وجودُها أو عدمُها بالنظر إلى كلٍّ من الكلام والمناسبة - أو الحال .

وهنا نلاحظ أن خضوع البلاغة - أو صفةِ المطابقة بالذات - لعامل النسبية هذا قد أفضَى إلى توظيف طاقاتِ العبارة اللغوية فى سبيل هذه المطابقة ، سواء وافقتْ شروطَ الفصاحةِ أو اختلفت معها ، أكثرَ من هذا تهتم مباحث البلاغيّين بالظواهر اللغويةِ التى تمثّلُ خروجًا على القواعد المثالية التى يتمسّكُ بها النحاةُ ، وعلى سبيل المثال فى مبحث التقديم والتأخير نراهم يركّزون على

المواضع التى يكوُن التقديمُ فيها جائزاً وليس واجبًا ، لسبب رئيسيٍّ هو أن البلاغيَّ يتجه ببصره إلى حيث تكون الحريةُ فى استخدام طاقات اللغة وإمكاناتها مكفولةً ، وهذا لا يتحقق فى المواضع التى لا تسمح القواعد النمطية بالتصرف فيها ، وقُلْ مثل هذا فى مبحث الحذف حيث لا يناقش البلاغيُّ مواضع الحذف الواجب ، وإنما مواضع الحذف الجائز ، لأنَّ الحذفَ الواجبَ ليس مجالاً لإمكانية التصرُّف فى التركيب ، وليس الحذف والذكر والتقديم والتأخير والإيجاز والإطناب ... إلى آخر صور التراكيب الممكنة ، وكذلك ليس إطلاق العبارة أو الكلمة المفردة بمعنى غير معناها الوضعى ... وليس مخالفةُ مقولات النحاة واللغويين فى الضمائر والأعداد والجنس ... إلخ .. ليس ذلك كله سوى ألوانٍ من الخروج على القواعد اللغوية النمطية التى تحكم هذه الظواهر سعيًا من أجل تحقيق المطابقة بين أحوال المتلقين - أو مقتضيات هذه الأحوال - ومعانى التراكيب والعبارات التى يجب أن تتجه كلُّ طاقاتِها - كما سبق القول - إلى خدمة هذه (المطابقة) .

ويعد هذا فى الواقع مدخلا عريضا تلتقى فيه نظرةُ البلاغة القديمة إلى لغة الأدب مع أبرز مقولات علم الأسلوب ... هذه التى ترى أنَّ أوضحَ ما يميز اللغةَ الأدبيةَ هو ظاهرةُ انحرافها أو عدولِها عن النمط أو المِعْيار الذى تقرِّرهُ قواعدُ النحاة واللغويين ، أو أنّ ما يميزها هو استغلال إمكانات النحو - بمعناه الواسع - وتوظيفها لتلبية مقتضيات التعبير ...

هذا الاستغلال لإمكانات النحو ، أو العدول أحيانا عن قواعده النمطية ، وكذلك العدول عن قوانين التصريف والدلالة .. هو الذى يصادفنا فى مباحث الدرس البلاغى حيث نجد الحديث عن الظاهرة ونقيضها - فمثلا يصادفنا الحديث فى تقديم المسند إليه وفى تأخيره وفى ذكرِه وحذفِه وفى تعريفه

وتنكيره .. إلى آخر ما يعرف بـ (أحوال المسند إليه) ، وبعض هذه الأحوال موافق لقواعد النحو ، كما هو معروف من تقدُّم المبتدأ وذكره وتعريفه ، وبعضها الآخر يمثل عُدُولاً عن هذه القواعد أو ترخُّصًا فيها ، كتأخير المبتدأ وحذفه وتنكيره ، وقُلْ مثلَ هذا في كثير من ظواهر الاستعمال التي وقف عندها الدرسُ البلاغي محاولاً إبراز المعاني (النحوية) التي تنتج عنها ، فالفاعل يتأخر عن الفعل وَفْقًا لقواعد النحو ، ولكنه قد يتقدم ويحتل منزلة المبتدأ ، والمفعول حقه التأخير عن الفعل والفاعل ، ولكنه قد يتقدَّمُ على الفاعل ثم على الفعل والفاعل معا ، وهي صورة تمثِّلُ تجاوزا لما يُعرَفُ بـ : (الرتبة) - أي الموقع الذى تحتله الكلمة في باب نحويٍّ معين بالنسبة لغيرها تقدّما وتأخراً - وهو تجاوز له معناه ، وقد يكون مطلوبًا من أجل أنْ يجيء الكلامُ مطابقًا لمقتضى الحال التي يُقال فيها ، وعندئذ يفضّلُ التجاوزُ على عدم التجاوز ، أي تُفضّل مخالفة القاعدة على اتّباع القاعدة .. ليبرز السؤال عن (القِيمَة) أو المعنى الخاصّ الذى تَحقّق نتيجة لهذه المخالفة ، تماما كما يُسألُ عن المعنى المترتب على الالتزام بالقاعدة ....وهذا هو محور الدرس البلاغي .

